النّصوص التراثية في بيان بدايات التصنيف في السنّة النبوية

Heritage texts in indicating the beginnings of classification In the Sunnah of the Prophet

أ.د.حاتم بن عارف بن ناصر الشريف[1]
جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية
hasharif@uqu.edu.sa

تاريخ الوصول :2020/03/02 القبول: 2020/04/17 / النشر على الخط: 2020/06/15
Received: 02/03/2020 / Accepted: 17/04/2020 / Published online : 15/06/2020

الملخص :
مشكلة البحث النصوص التراثية التي تؤرخ لتدوين السنة جاءت مفرّقة في كتب التراث، لم أجد من جمعها، رغم أهميتها البالغة في التأريخ لتدوين السنة، وفي الرد على المشككين فيها .
فجاء هذا البحث ليجمعها في مقال واحد من مصادرها المتفرقة من علوم متعددة موثقة على أعلى درجات التوثيق بالرجوع إلى مصادرها الأصيلة والتي هي مؤلفات أصحاب تلك المقولات غالبا أو أقرب الناس عهدا بهم والمسنِدين عنهم .
كما تضمن البحث فوائد عديدة لخصتها في نتائج البحث، منها :
1 أن تعدد النصوص وتتابعها منذ القرن الثاني حتى التاسع وتوافقها إجمالا في التأريخ للتصنيف ومراحله تجعل الثقة كبيرةً بموضوعيتها وصدقها التاريخي .
2 أن نشوء التصنيف في السنة بدأ تدريجيا، بدايةً طبيعية كبداية أي علم من العلوم، ولم يكن طفرةً تُتهم بالافتعال .
3 أن العلماء الذين دونوا هذه النصوص أرادوا بها معرفة أصحاب الفضل في حفظ السنة وفي الترقي بالمصنفات فيها، مع ما أرادوه من بيان تأريخ التصنيف في السنة، وبيان فضل ما سبق إليه السابق، وفضل ما أضافه إليه اللاحق .
الكلمات المفتاحية: النصوص التراثية– التصنيف – السنة النبوية.

[1] –.حاتم بن عارف بن ناصر الشريف البريد الإكتروني: hasharif@uqu.edu.sa

Abstract:

heritage texts that date for the codification of the Sunnah, they were separated in the heritage books. So this research came to collect it in one article from its various sources from various sciences documented at the highest levels of documentation by referring to its original sources, which are the books of those who have these sayings often or the closest people to them and their supporters.

The research also included several benefits that were summed up in the search results, including:

1 - The multiplication and follow-up of texts from the second century to the ninth and their overall compatibility in the classification history and its stages make confidence great in its objectivity and historical sincerity.

2 - The emergence of classification in the year began gradually, beginning naturally like the beginning of any science, and was not a breakthrough accused of fabrication.

4-That the scholars who wrote these texts wanted to know the owners of the merit of preserving the Sunnah and the promotion of works in it, with what they wanted from the classification date of the classification in the Sunnah, and a statement of the preference of what preceded it, and preferred what was added to it later.

Key words: heritage texts - classification - the Sunnah of the Prophet.

مقدّمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه .

أما بعد :

فهذا مقال خصّصته للنصوص التراثية التي تؤرّخ لأوائل المصنّفات في السنّة النّبوية، أحببت جمعها في موطن واحد، ليستفيد منها الباحثون . حيث إنها وثائق تاريخية قيّدت أهم أوائل المصنفات في علوم السنة، وهي وثائق لم تنشأ للرد على تُهم المستشرقين، بل نشأت توثيقا للحقيقة المعلومة لدى علماء المسلمين، قبل نشوء التشكيكات بأكثر من ألف سنة ونحوها، فليست محلا للاتهام بأنها دفاعٌ عن طعن أو ردة فعل غير موضوعية على الشبه والتشكيكات .

كما أنّ هذه النّصوص وتقدم أزمان أصحابها ستكون أوثق ما يمكن الاعتماد عليه في التاريخ لتدوين السنة، وينبغي لكل دارس لتاريخ تدوين السنة أن تكون أساسَ دراسته .

ولذلك قمت بجمعها من مصادرها الأصلية المفرقة، لتكون قريبة التناول لدى الباحثين.

والله أسأل أن ينفع بها .

وقد رتّبتها تاريخيا، بحسب تاريخ وفاة صاحب المقالة، منذ الأقدم حتى الأحدث . وكان آخر من نقلت كلامه في التاريخ لمدونات السنة هو الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت852هـ).

ولما كان البحث عبارة عن مسرد للنصوص لم يكن من النافع أن تُقسم إلى مباحث ؛ إلا تمحلا، لا تضيف شيئًا، لتقسيمها على مباحث حسب القرون . لذلك رأيت إبقاءها كما هي، مسردًا بلا تكلّف تقسيم لا يضيف شيئًا، ويدخله إشكال تداخل تصنيف العلماء في قرنين (آخر المتقدِّم وأوائل المتأخر).

ولكني أبدأ بالتذكير بالفرق بين التدوين والتصنيف،:

– أن التدوين أعمّ من التصنيف، فالتدوين هو أي كتابة كانت قد وقعت، ولو لم تكن بقصد تأليف كتاب يُخلّد ويبقى للناس، ولو كان بغرض شخصي : كالكتابة بغرض الحفظ في الصدر وتَعهُّدِ المحفوظ، بخلاف التصنيف الذي هو كتابةٌ بغرض إتاحة المكتوب للناس، لكي يستفيدوا منه .

– كما أن التصنيف يتضمن معنى الصنعة في الترتيب[1] أو الاختيار[2]، بخلاف التدوين الذي لا يلزم أن يتضمن هذا المعنى[3].

– وأن التدوين بدأ منذ عصر النبي صلّى الله عليه وسلّم، بخلاف التصنيف الذي بدأ في آخر القرن الهجري الأول، ثم فشا وانتشر في النصف الأول من القرن الهجري الثاني .

فهذه النصوص التي سيأتي ذكرها هي نصوصٌ مهمة، تذكر بدايات التصنيف في السنة النبوية . وقد رتبتها حسب تاريخ أصحاب المقالات ؛ إلا عند حاجةٍ إلى تعقيبٍ أو بيانٍ أذكره بين المتن والحاشية[4] .

مع التنبيه إلى أن تواريخ الوفاة المذكورة في داخل هذا النصوص بين معكوفتين هي من إضافتي على النص المنقول .

النصوص التراثية مرتبة حسب ترتيب أصحابها[5]

قال ابن جريج (ت150هـ) : «ما دون العلم تدويني أحدٌ»[6].

---

(1) كالكتب المرتبة على الأبواب أو أسماء الصحابة (المسانيد) أو الشيوخ (المشيخات) وغير ذلك .

(2) ككتب الفوائد والأمالي : التي قد لا تكون مرتبة على أي ترتيب، لكن انتقاء الأحاديث فيها راعى معنًى خاصًّا فيها، كمراعاة كون الأحاديث من العوالي أو من الغرائب .. ونحو ذلك من أسباب الاختيار .

(3) كصحيفة همام بن منبه عن أبي هريرة .

(4) وقد تركت ذكر النصوص المتعلقة بالمصنفات الأولى في التفسير وبعض علومه، مع صحة إدخالها في كتب السنة ؛ لأن تلك المصنفات الأولى كانت غالبا مختصة بالرواية أيضًا .

(5) ولم أخرج عن ذلك إلا مع وجود نص يخدم نصا آخر، كما في النصين الأولين .

(6) المعرفة والتاريخ للفسوي (2/ 25)، ومن طريقه الخطيب في الجامع (رقم 1858)، والعلل لعبد الله ابن الإمام أحمد عن أبيه (رقم 2383) .

فقال الفسوي (ت277هـ) عقبه : «وسمعت يوسف أو غيره من المكيين قال: خرج ابن جريج إلى باديتهم طرف مكة، فصنف كتبه على ورق العُشَر، ثم حَوّلها في البياض، فكان إذا قدم محدِّثٌ، حمل إليه كتابه، فيقول : أفدني ما كان في هذه الأبواب»[1].

وقال الإمام الشافعي (ت204هـ) عن كتاب (السِّيَر) لأبي إسحاق الفزاري – إبراهيم بن محمد بن الحارث – (ت186هـ عن ثمانين سنة) : «لم يصنف أحدٌ في السِّيَر مثلَه»[2]. وقَدَّم الخليليُّ (ت446هـ) هذا الكلام عن الإمام الشافعي بقوله : «وهو صاحب كتاب السِّيَر، نظر فيه الشافعي، وأملى الكتاب على ترتيب كتابه، ورضيه . قال الحميدي: قال لي الشافعي: لم يصنف أحدٌ في السِّير مثله»[3].

وقال عبد الرزاق الصنعاني (ت211هـ)، قال: «أول من صنف الكتب ابن جريج، وصنف الأوزاعي حين قدم على يحيى بن أبي كثير كتبه»[4].

وقال يحيى بن عبد الحميد الحماني (ت228هـ) : «لا تسمعوا كلام أهل الكوفة[5]؛ فإنهم يحسدونني ؛ لأني أول من جمع المسند، وقد تقدمتهم في غير شيء»[6].

ولعلي ابن المديني (ت234هـ) كلامٌ في غاية النفاسة والتَّقدُّمية والسبق العلمي في التأريخ للسنة وللعلم الشرعي عموما، كان قد افتتح به كتابه (العلل)، ولذلك كَثُرَ جدًّا من نَقَلَ هذا الكلام عنه منذ أوائل المصنفين ممن جاء بعده .

وكان مما ذكره عليّ ابن المديني في هذا السياق النفيس : أصحاب المصنفات الأولى، حيث قال : «ثم صار علم هؤلاء الستة[7] إلى أصحاب الأصناف ممن صنف :

---

(1) المعرفة والتاريخ (2/ 25- 26)، ومن طريقه الخطيب في الجامع (رقم 1858) .

(2) الإرشاد للخليلي (1/ 443) .

(3) المصدر السابق .

(4) تقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (1/ 184) والجرح والتعديل له (5/ 266، 357)، والكامل لابن عدي (1/ 241-242رقم488)، والجامع للخطيب (رقم 1857) .

(5) أي : في جرحه .

(6) الضعفاء للعقيلي (6/ 379-380) .

(7) قال علي ابن المديني : «نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة ..»، وذكرهم، وهم :

1 -ابن شهاب الزهري المدني (ت224هـ) .

2 -وعمرو بن دينار المكي (ت126هـ) .

3 -وقتادة بن دِعامة البصري (ت117هـ) .

4 -ويحيى بن أبي كثير البصري نزيل اليمامة (ت129هـ) .

فلأهل المدينة :

1 – مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي : عداده في بني تيم الله، ومات سنة تسع وسبعين ومائة، وسمع من ابن شهاب .

2 – ومحمد بن إسحاق بن يسار : مولى بني مَخْرَمة، ويُكنى أبا بكر، مات سنة اثنتين وخمسين، وسمع من ابن شهاب والأعمش .

ومن أهل مكة :

3 – عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج : مولى لقريش، ويكنى أبا الوليد، مات سنة إحدى وخمسين ومائة .

4 – وسفيان بن عيينة بن ميمون : مولى محمد بن مزاحم أخو الضحاك بن مزاحم الهلالي، ويكنى أبا محمد، مات سنة ثمان وتسعين ومائة . سفيان لقي ابن شهاب وعمرو بن دينار وأبا إسحاق والأعمش .

ومن أهل البصرة :

5 – سعيد بن أبي عَروبة : مولى بني عدي بن يَشْكُر، وهو سعيد بن مِهْران، ويكنى أبا النضر، مات سنة ثمان أو تسع وخمسين ومائة

6 – حماد بن سلمة : قال : أحسبه مولى لبني سُليم، ويكنى أبا سلمة، مات سنة ثمان وستين ومائة .

7 – أبو عَوَانة : واسمه الوضّاح، مولى يزيد بن عطاء الواسطي، مات سنة خمس وسبعين ومائة .

8 – شعبة بن الحجاج : أبو بسطام، مولى الأشاقر، مات سنة ستين ومائة .

9 – معمر بن راشد : ويكنى أبا عروة، مولى لِحُدّان، ومات باليمن سنة أربع وخمسين ومائة . سمع من : ابن شهاب، وعمرو بن دينار، وقتادة، ومن يحيى بن أبي كثير، ومن أبي إسحاق .

ومن أهل الكوفة :

10 – سفيان بن سعيد الثوري : ويكنى أبا عبد الله، ومات سنة إحدى وستين ومائة .

ومن أهل الشام :

11 – عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي : ويكنى أبا عمرو، مات سنة إحدى وخمسين ومائة.

ومن أهل واسط :

---

5 –وأبو إسحاق عَمرو بن عبد الله السَّبِيعي الكوفي (ت129هـ) .

6 –وسليمان بن مِهران الأعمش الكوفي (ت148هـ) .

12 – هُشيم بن بشير : مولى بني سُليم، ويكنى أبا معاوية، مات سنة ثلاث وثمانين ومائة»[1] .

قال عبد الله بن الإمام أحمد (ت241هـ) : «قلت لأبي : أول من صنف، من هو ؟ قال : ابن جريج وابن أبي عروبة، [يعني ونحوهما]»[2] .

وقال يعقوب بن شيبة (ت262هـ) : عن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة (ت183هـ) : «يقولون إن أول من صنف الكتب بالكوفة: يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، وبالبصرة: حماد بن سلمة»[3].

وقال الإمام أبو داود (ت275هـ) في رسالته إلى أهل مكة عن أحاديث كتابه السنن : «وهذه الأحاديث ليس منها في كتاب ابن المبارك، ولا كتاب وكيع ؛ إلا الشيء اليسير، وعامته في كتب هؤلاء مراسيل . وفي كتاب السنن من موطأ مالك شيء صالح، وكذلك من مصنفات حماد بن سلمة وعبد الرزاق، وليس ثُلُث هذه الكتب فيما أحسبه في كتب جميعهم، أعني مصنفات مالك بن أنس وحماد بن سلمة وعبد الرزاق»[4].

وقال في موطن آخر منها : «وأما هذه المسائل : مسائل الثوري ومالك والشافعي، فهذه الأحاديث أصولها، ويعجبني أن يكتب الرجل من هذه الكتب من رأي أصحاب النبي ^، ويكتب أيضًا مثل جامع سفيان الثوري[5]، فإنه أحسنُ ما وَضَعَ الناسُ من الجوامع»[1].

---

(1) العلل لعلي ابن المديني – تحقيق : مازن سرساوي – (83- 88) .

(2) العلل لعبد الله ابن الإمام أحمد عن أبيه (رقم2383) .

(3) شرح علل الترمذي لابن رجب (1/ 38) .

(4) رسالة أبي داود – تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة – (33- 34).

(5) للثوري ثلاثة جوامع : الكبير والأوسط والصغير، مع أن المشهور أنهما جامعان : كبير وصغير .

وجامعه الكبير : يظهر من وصفه أنه تَضَمَّنَ بيانَ الفقه والأحكام (المسمى قديما بالرأي) مع الروايات المسندة . وأما جامعاه الآخران : ففي الحديث والأثر فقط .

ذكر ابن أبي حاتم إسنادَ حديثٍ وعزاه إلى الجامع الكبير للثوري، كما في العلل له (رقم 397)، مما يؤكد أن الجامع الكبير لا يخلو من الأسانيد والروايات .

وقال أبو طالب المكي وهو يعدد أوائل المصنفات : «جامع سفيان الثوري الكبير (رضي الله عنه) في الفقه والأحاديث»، قوت القلوب (1/ 326).

قال أبو العرب التميمي (ت333هـ) : «حدثني محمد بن خالد، عن أبيه، قال: قال لنا البهلول بن راشد: قوموا بنا نذهب إلى عنبسة بن خارجة، نسمع منه جامع سفيان الثوري، يعني: جامعه في الرأي»، طبقات العلماء بإفريقية لأبي العرب (127) .

وقال أبو العرب أيضًا في موطن آخر في ترجمة علي بن زياد العبسي التونسي (ت183هـ): «فأما سماع البهلول منه : فإن محمد بن أبي الهيثم اللؤلؤي حدثني عن أبيه، عن البهلول بن راشد، عن علي بن زياد، عن سفيان الثوري، بجامع سفيان الكثير الآثار، وقد روى عن سفيان جامعا له وسطا، آثار كله. (قال أبو العرب) : ولم أعلمه حمل عنه جامعه في الرأي». طبقات العلماء بإفريقية لأبي العرب (220) .

وقد قال مؤرخ مصر أبو سعيد ابن يونس (ت347هـ) عن علي بن زياد العبسي : «وهو أول من أدخل المغرب جامع سفيان الثوري» . كما في رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية لأبي بكر المالكي(توفي نحو سنة 474هـ) (1/ 234رقم 91) .

قال ابن حبان : « مهران بن أبي عمر الرازي : كنيته أبو عبد الله، يروي عن إسماعيل بن أبي خالد والثوري، روى عنه يوسف بن موسى القطان وأهل العراق والري . وكان في أوله مجوسيا، أسلم على يدي الثوري، وله صنف الثوريُّ الجامعَ الصغير» . الثقات (7/ 523) ونحوه فيه (9/ 205).

وقال أبو الشيخ الأصبهاني : « إبراهيم بن قرة القاشاني الأصم : من أصحاب الثوري، صنف له الجامع ... (ثم قال) وكان من الثقات، وكان الثوري يحدثه في أذنه سمعت محمد بن يحي بن منده يقول: إبراهيم بن قرة صاحب سفيان، وكان من أهل قاشان، فحدثني محمد بن الصباح القاشاني قال: كان إبراهيم في أذنه ثقل، فبلغني أن الثوري وصفه له، وكان يحدثه في أذنه» . طبقات المحدثين بأصبهان (2/ 37 رقم 87) .

وقال وكيع بن الجراح عن عبد العزيز بن أبي عثمان الكوفي : « اذهبوا فاسمعوا منه، هو أثبت من بقي في جامع سفيان». الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (5/ 389).

وقال يحي بن معين عن زيد بن أبي الزرقاء : « ليس به بأس، كان عنده جامع سفيان، قد رأيته بمكة». سؤالات ابن الجنيد (رقم763) .

وقيل ليحيى بن معين: «كتبتَ جامع سفيان عن أبي هاشم عن المعافى؟ فقال ابن معين: بلغني أن هذا الرجل نظير المعافى أو أفضل منه»، وأبو هاشم هو محمد بن علي بن أبي خداش الأسدي الموصلي أحد الرواة عن المعافى بن عمران . تاريخ الإسلام للذهبي (5/ 681) .

ويبدو أن رواية المعافى بن عمران لجامع الثوري كانت مشهورة، فقد كان ابن معين يفضله على الناس في جامع الثوري تفضيلا بائنًا، كما في سؤالات ابن الجنيد (رقم 659)، وتفسيره في إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (11/ 255)، وتهذيب التهذيب (10/ 200).

وقال ابن عدي عن عبد الله بن الوليد بن ميمون العدني المكي : « قد روى عن الثوري جامعه كتبناه عن محمد بن يوسف الفربري عن زهير بن سالم المروزي عنه» . الكامل (7/ 64) .

وقال الدراقطني : «إسحاق بن زُريق الرسعني : يروي عن إبراهيم بن خالد الصنعاني، عن الثوري الجامعَ الكبير»، المؤتلف والمختلف (2/ 1020- 1021) .

وقال أبو نعيم الأصبهاني في ترجمة لإبراهيم بن قرة : «صحب الثوري وصنف له الجامع، وقرأه عليه في أُذُنه» . ذكر أخبار أصبهان (1/ 172) .

وقد ذكر ابن النديم (ت380هـ) الجامعَينِ : الكبير والصغير، وذكر من روى كل واحد منهما عن سفيان الثوري، وقال في وصف الجامع الكبير : «يجري مجرى الحديث». الفهرست (2/ 84) .

وقد ذكر ابن خير الإشبيلي (ت575هـ) : (جامع سفيان الثوري الكبير في الفقه والاختلاف)، وذكر جامعًا آخر للثوري : وبيّن إسنادَه بالكتابين كليهما : الفهرست (176- 177رقم 179) .

والجامع الكبير من مرويات سراج الدين القزويني، كما في مشيخته (396رقم212)، ومن مصادر ابن عبد البر في عدد من كتبه، كما في مصادر ابن عبد البر للدكتور طه بو سريح (51).

وهو من مرويات الحافظ ابن حجر : كما في المعجم المفهرس (رقم 38)، وقد خرّج منه ابن حجر بعض معلقات البخاري، كما في تغليق التعليق (5/ 457- 458).

وقد قال الحافظ أحمد بن سلمة النيسابوري – رفيق مسلم – (ت280هـ) عن إسحاق ابن راهويه : «وضع جامعه الكبير على كتاب الشافعي، ووضع جامعه الصغير على جامع الثوري الصغير» . آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم (49)، وحلية الأولياء لأبي نعيم (9/ 102- 103)، ومناقب الشافعي للبيهقي (1/ 266) .

وقال أبو حاتم الرازي (277هـ) عن يحي بن زكريا بن أبي زائدة : «مات بالمدائن، وهو قاض بها في جمادي سنة ثمانين، وهو أول من صنف بالكوفة»[2].

وقال أبو حاتم أيضًا : «كان عَبد الرحيم بن سليمان الرزاي [ت187هـ] عنده مصنفات قد صنف الكتب»[3].

وأثنى الإمام أبو داود على جامع الثوري، فقال متحدثا عن كتابه السنن : «وأما هذه المسائل : مسائل الثوري ومالك والشافعي، فهذه الأحاديث أصولها، ويعجبني أن يكتب الرجل من هذه الكتب من رأي أصحاب النبي ^، ويكتب أيضًا مثل جامع سفيان الثوري، فإنه أحسنُ ما وَضَعَ الناسُ من الجوامع». رسالة أبي داود إلى أهل مكة – تحقيق عبد الفتاح أبو غدة – (46- 47).

ومن شهرة جامع الثوري وكثرة الطلب عليه كان بعض النُّساخ يتقوّتُ من نسخه وبيعه، كما جاء في ترجمة الزاهد محمد بن مسلم القنطري البغدادي (ت260هـ)، فقد قال عنه أبو الحسين ابن المنادي: «كان قوته شيئا يسيرًا، إنما كان – فيما أُخبرت عنه – يكتب جامع سفيان الثوري لقوم لا يُشَكُّ في صلاحهم ببضعة عشر درهما، فمنها قوته»، تاريخ بغداد للخطيب (4/ 417).

وكان الزاهد الكبير بشر بن الحارث الحافي يقول: «الذي أنا عليه، بل كل الذي أنا عليه : جامع سفيان»، حلية الأولياء لأبي نعيم (7/ 35- 36).

وقال الدوري في تاريخه الذي كتبه عن يحي بن معين : «سَأَلت يحيى، قلت لَهُ : مَا ترى فِي رجل فَرّط فِي الْعلم حتى كبر فلم يَقْوَ على الحَدِيث، يكْتب جَامع سُفْيَان بيدَيْهِ وَيعْمل بِمَا فِيهِ ؟ قَالَ : كَانَ سُفْيَان إِمَامًا يُقْتَدى بِهِ . قلت : فَمن كرهه ؟ قَالَ : لَيْسَ يكره جَامع سُفْيَان إِلَّا أَحمَق». تاريخ الدوري (رقم3109).

وقال الشيخ الزاهد الثقة أبو سفيان صالح بن مهران الشيباني الأصبهاني (توفي بين 211هـ 220هـ) : «جامع سفيان الذي تَقاتلَ الناسُ عليه ما خالف أبا حنيفة إلا في خمس عشرة مسألة»، طبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ (2/ 218).

ومن سعة الجامع الكبير للثوري صار الشعراء يضربون به المثل، فقال أحدُهم لمن جمع صفاتٍ عديدة (وهذا هو وجه الشبه) :

فقـــــرٌ وذُلٌّ وخمـــــول مَعًـــــا أَحْسَـــنتَ يَـــا جـــامع سُـــفْيَان

وقال آخر :

يَـــــا طَبِيبًـــــا منجِّمـــــا وفقيهـــــا شَـــــاعِرًا شـــــعرُه غـــــذَاءُ الـــــرُّوحِ

أنـــت طـــورًا كمثـــل جَـــامع سُـــفْيَان وطـــورًا تحكـــي ســـفينةَ نـــوحِ

يتيمة الدهر للثعالبي (3/ 59) (4/ 167)، وثمار القلوب له في المضاف والمنسوب (39-40)، وقال قبل البيتين الأخيرين : «قد تضرب سفينة نوح مثلا للشيء الجامع لأن نوحا حمل فيها من كل زوجين أثنين كما يضرب المثل في ذلك المعنى بجامع سفيان»، وقال في موطن آخر من ثمار القلوب (170- 171) : «(جامع سفيان) يضرب المثل بجامع سفيان الثورى فى الفقه للشيء الجامع لكل شيء كما يضرب المثل بسفينة نوح وعهدى بأبى بكر الخوارزمى إذا رأى رجلا جامعا أو كتابا قال ما هو إلا سفينة نوح وجامع سفيان ومخلط خراسان»، ثم ذكر البيت الأول .

ومن اللطائف : أن الأكلة الرمضانية المعروفة من القدم بالسمبوسك كانت تُلقب بجامع سفيان، كما في التذكرة الحمدونية (9/ 134).

(1) رسالة أبي داود إلى أهل مكة – تحقيق عبد الفتاح أبو غدة – (46- 47).

(2) الجرح والتعديل (9/ 144) .

(3) الجرح والتعديل (5/ 339) .

وقال الترمذي (ت279هـ) في سياق ذكره من صنف في السنن : «وجدنا غير واحد من الأئمة تكلفوا من التصنيف ما لم يُسبقوا إليه، منهم: هشام بن حسان [ت147هـ]، وعبد الْملك بن عبد العزيز بن جريج، وسعيد بن أبي عروبة، ومالك بن أنس، وحماد بن سلمة، وعَبد الله بن المبارك، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة [ت183هـ]، ووكيع بن الجراح [ت197هـ][1]، وعبد الرحمن بن مهدي [198هـ]، وغيرهم من أهل العلم والفضل»[2].

وقال ابن خراش – عبد الرحمن بن يوسف بن خراش – (282هـ) : «سعيد بن أبي عروبة هو ابن مهران كان حافظا، اختلط، كان يرى القدر، يكنى أبا النضر، يقال إنه أول من صنف الكتب»[3].

وقال ابن أبي عاصم (ت287هـ) : «إسحاق بن إدريس الأسوراي[4] هو أول من جمع المسند بالبصرة، أو مسدّد [ت228هـ]»[5].

وقال الرامهرمزي (ت360هـ) : « أول من صنف وبوب فيما أعلم :

- الربيع بن صَبيح بالبصرة [156هـ].
- ثم سعيد بن عروبة بها[156هـ].
- وخالد بن جميل الذي يقال له العبد[6].
- ومعمر بن راشد باليمن [ت154هـ].
- وابن جريج بمكة [150هـ].
- ثم سفيان الثوري بالكوفة[161هـ].

---

(1) قال العجلي : « وكيع إنما صنف كتبه على كتب ابن أبي زائدة» . معرفة الثقات (رقم 1975).

(2) العلل الصغير للترمذي – آخر كتابه الجامع، من طبعة دار التأصيل – (5/ 9) .

(3) الجامع للخطيب (رقم 1856) .

(4) هو متكلّمٌ فيه، وذكره الذهبي فيمن توفي بين 201هـ و210هـ . تاريخ الإسلام للذهبي (5/ 27) .

(5) الفيصل في علم الحديث (في مشتبه النسبة) لأبي بكر الحازمي (1/ 193رقم 234)، وقد قال أبو بكر الحازمي (ت584هـ) أيضا : «يقال هو أول من جمع المسند بالبصرة»، عجالة المبتدي وفضالة المنتهي (16).

(6) خالد الذي يُقال له العبد هو : خالد بن عبد الرحمن، وهو راوٍ بصري متهم بالكذب، توفي نحو سنة 150هـ . انظر التاريخ الأوسط للبخاري (3/ 408، 556- 557رقم 619، 843- 844)، ولسان الميزان (3/ 350- 351رقم 2919) .

وقد وجدتُ في الرواة من يُقال له : خالد بن جُميع المهري، وتصحف في بعض المصادر إلى : خالد بن جميل، لكن لا يُعرف بـ(العبد) . فانظر التاريخ الكبير للبخاري (2/ 142)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/ 324)، وجامع المسانيد والسنن لابن كثير (6/ 394 رقم 7962)، موازنةً بمسند البزار (9/ 52رقم 3577) .

- وحماد بن سلمة بالبصرة [ت167هـ].
- وصنف سفيان بن عيينة بمكة [ت198هـ].
- والوليد بن مسلم بالشام [ت195هـ].
- وجرير بن عبد الحميد بالري [ت188هـ].
- وعبد الله بن المبارك بمرو وخراسان [ت181هـ].
- وهشيم بن بشير بواسط [ت183هـ].
- وصنف في هذا العصر بالكوفة ابن أبي زائدة [ت183هـ].
- وابن فضيل(1)[ت195هـ].
- ووكيع [197هـ].
- ثم صنف عبد الرزاق باليمن [ت211هـ].
- وأبو قرة موسى بن طارق [203هـ] (2).

---

(1) هو محمد بن فُضيل بن غزوان .

(2) أبو قرة موسى بن طارق اليماني الزَّبيدي السَّكْسَكِي، ويقال فيه الجَنَدي، و(أبو قرة) لقبٌ له، وأما كنيته فـ(أبو محمد)، له كتاب (السنن) مرتب على الأبواب، رآه الحافظ ابن حجر، كما في ترجمته في التهذيب (10/ 350)، ورواه بالإسناد إلى مصنِّفه، كما في المعجم المفهرِس (رقم 31).
وقد كان كتاب (السنن) لأبي قرة من مرويات الإصبهانيين في القرن السادس الهجري، كما في التحبير للسمعاني (2/ 7)، والمنتخب من معجم شيوخ السمعاني (1298).
وأفضل ترجمات أبي قرة موسى بن طارق- مع (التهذيب) - ترجمتُه في كتاب السلوك في طبقات العلماء والملوك لبهاء الدين الجَنَدي (ت730هـ)، وقد انفرد بذكر تاريخ وفاته سنة 203هـ .
قال بهاء الدين الجَنَدي : «أبو قرة موسى بن طارق الزَّبيدي: نسبة إلى المدينة المشهورة في اليمن .
كان إماما كاملا لمعرفة السنن والآثار، وكتابه فيها يدل على ذلك .
وهو يروي عن مالك وأبي حنيفة والسفيانين ومعمر وابن جريج .
ولم يكن أهل اليمن يُعوِّلون في معرفة الآثار ؛ إلا عليه، وذلك قبل دخول الكتب المشهورة، وعلى سُنن معمر .
وحصل لي من سنن أبي قرة كتابٌ يُعجَبُ لضبطه وتحقيقه، قد قرىء على ابن أبي ميسرة بجامع بلدي الجند .
وله عدة مصنفات غير السنن المذكورة، منها : كتاب في الفقه، انتزعه من فقه مالك وأبي حنيفة ومعمر وابن جريج .
وكان يكثر التردد بين بلده وعدن والجند ولَحْج، وله بكل منها أصحابٌ نقلوا عنه السنن، وشُهروا بصحبته، يأتي ذكر من تحققتُه .
(ثم قال :) أدرك نافعا القارىء، فأخذ عنه القراءة .
وكان صاحبه علي بن زياد - الآتي ذكره - يقول : رأيت أبا قرة طول ما صحبته يصلي الضحى أربع ركعات .

- وتفرد بالكوفة أبو بكر بن أبي شيبة [ت235هـ] بتكثير الأبواب وجودة الترتيب وحسن التأليف»[1].

وقال ابن عدي (ت365هـ) : «وليحيى الحماني مسند صالح، ويقال: إنه أول من صنف المسند بالكوفة، وأول من صنف المسند بالبصرة مسدد، وأول من صنف المسند بمصر أسد السنة، وأسد قبلهما، وأقدم موتا[2]»[3].

وذكر ابن النديم (ت380هـ) في كتابه (الفهرست) المصنفين الأوائل في السنن، فذكر التالية أسماؤهم :

1 - مكحول الشامي (ت113هـ) : وله من الكتب كتاب السنن في الفقه، كتاب المسائل في الفقه[4].

2 - ابن جريج (ت150هـ): قال : « وله من الكتب كتاب السنن، ويحتوي على مثل ما يحتوي عليه كتب السنن، مثل : الطهارة والصيام والصلاة والزكاة وغير ذلك»[5].

3 - ابن أبي عروبة (ت156هـ) : له من الكتب كتاب السنن مثل الأول[6].

4 - الأوزاعي- عبد الرحمن بن عمرو – (ت157هـ) : وله من الكتب كتاب السنن في الفقه كتاب المسائل في الفقه[7].

5 - الحسين بن واقد المروزي (ت157هـ) : وله من الكتب كتاب التفسير كتاب الوجوه في القرآن[8].

6 - ابن أبي ذئب (ت159هـ): السنن، وذكر أنه يحتوي على كتب الفقه، مثل : الصلاة والطهارة والزكاة والمناسك وغير ذلك[9].

7 - الثوري (ت161هـ): الجامع[1]، والفرائض[2].

وقد يُنسب إلى الجَنَد، والأول أصح .

وكانت وفاته بزَبيد، سنة ثلاث ومئتين» . السلوك (1/ 168- 169) .

وانظر ترتيب المدارك للقاضي عياض (3/ 196- 197)، والتقييد لابن نقطة (821- 822 رقم 613)، وإكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (12/ 20 – 21) .

(1) المحدّث الفاصل للرامهرمزي – تحقيق : أبو زيد – (650) .

(2) الحماني ومسدد توفيا سنة 228هـ، وأما أسد فتوفي سنة 212هـ .

(3) الكامل لابن عدي (10/ 621- 622).

(4) الفهرست (2/ 93) .

(5) الفهرست (2/ 86) .

(6) الفهرست (2/ 91) .

(7) الفهرست (2/ 93) .

(8) الفهرست (2/ 97) .

(9) الفهرست (2/84- 85) .

8 - زائدة بن قدامة (ت161هـ) : قال : « كتاب السنن يحتوي على مثل ما يحتوي عليه كتب السنن كتاب القراءات كتاب التفسير كتاب الزهد كتاب المناقب»[3].

9 - إبراهيم بن طهمان (ت163هـ) : وله من الكتب كتاب السنن في الفقه كتاب المناقب كتاب العيدين كتاب التفسير[4].

10 - حماد بن سلمة (ت167هـ): وله من الكتب كتاب السنن مثل الأول[5].

11 - عبد الله بن المبارك (ت181هـ) : وله من الكتب كتاب السنن في الفقه، كتاب التفسير، كتاب التاريخ، كتاب الزهد، كتاب البر والصلة[6].

12 - يحي بن زكريا بن زائدة (ت183هـ): وله من الكتب كتاب السنن مثل الأول[7].

13 - هُشيم بن بَشير السلمي (ت183هـ) : وله من الكتب كتاب السنن في الفقه كتاب التفسير كتاب القراءات[8].

14 - إسماعيل ابن عُلية - إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم – (ت193هـ) : وله من الكتب كتاب التفسير كتاب الطهارة كتاب الصلاة كتاب المناسك[9].

15 - محمد بن الفضيل بن غزوان الضبي (ت195هـ): «له من الكتب : كتاب الطهارة، كتاب الصلاة، كتاب المناسك، كتاب الزكاة : على ترتيب كتب الفقه إلى آخره، ويعرف بكتاب السنن أيضا، كتاب التفسير، كتاب الزهد، كتاب الصيام كتاب الدعاء»[10].

16 - الوليد بن مسلم الدمشقي (ت195هـ) : وله من الكتب كتاب السنن في الفقه كتاب المغازي[1].

---

(1) للثوري ثلاثة جوامع : سبق ذكرها ذكرها.
(2) الفهرست (2/ 83- 84) .
(3) الفهرست (2/ 88) .
(4) الفهرست (5/ 96) .
(5) الفهرست (2/ 91) .
(6) الفهرست (2/ 97) .
(7) الفهرست (2/ 89) .
(8) الفهرست (2/ 95) .
وكتاب التفسير لهشيم هو أحد موارد الثعلبي في الكشف والبيان، كما في مقدمة الثعلبي لتفسيره (2/ 112)، ومن مرويات أبي سعد السمعاني (ت562هـ)، كما في التحبير في المعجم الكبير له ((2/ 179).
(9) الفهرست (2/ 92) .
(10) الفهرست (2/ 88- 89) .

17 - إسحاق الأزرق – هو ابن يوسف القرشي الواسطي - (ت195هـ) : وله من الكتب كتاب المناسك كتاب الصلاة كتاب القراءات[2].

18 - وكيع بن الجراح (ت 197هـ) : له من الكتب كتاب السنن مثل الأول[3].

19 - يحيى بن آدم (ت203هـ) : وله من الكتب كتاب الفرائض كبير كتاب الخراج كتاب الزوال[4].

20 - عبد الوهاب بن عطاء العجلي الخفاف (ت204هـ): وله من الكتب كتاب السنن في الفقه كتاب التفسير كتاب الناسخ والمنسوخ[5].

21 - روح بن عبادة القيسي (ت205هـ) : وله من الكتب كتاب السنن[6].

22 - يزيد بن هارون (ت206هـ) : وله من الكتب كتاب الفرائض[7].

23 - عبد الرزاق بن همام بن نافع الصنعاني (ت211هـ): وله من الكتب كتاب السنن في الفقه كتاب المغازي[8].

24 - محمد بن يوسف بن واقد الفيريابي (ت212هـ) : وله من الكتب كتاب التفسير[9].

25 - أبو نعيم الفضل بن دكين (ت218هـ): له من الكتب كتاب المناسك كتاب المسائل في الفقه[10].

---

(1) الفهرست (2/ 94) .
وذكر أبو حاتم الرازي أن له كتاب (الصلاة)، كما في العلل لابن أبي حاتم (رقم 487) .

(2) الفهرست (2/ 2/ 95- 96) .

(3) الفهرست (2/ 89- 90) .
ذكر ابن خير الإشبيلي (مصنَّف وكيع) . الفهرست (166رقم172).
ولوكيع كتاب (الزهد)، وهو مطبوع .

(4) الفهرست (2/ 90- 91) .

(5) الفهرست (2/ 2/ 96) .

(6) الفهرست (2/ 92- 93) . وله كتاب التفسير أيضًا، ذكره له الثعلبي في مقدمة تفسيره الكشف والبيان (2/ 117- 119)، وهو أحد موارده فيه .

(7) الفهرست (2/ 95) .
وذكر ابن خير الإشبيلي كتاب الفرائض ليزيد بن هارون في الفهرست (326رقم547).

(8) الفهرست (2/ 94) .

(9) الفهرست (2/ 98) .
وكتاب التفسير لمحمد بن يوسف الفريابي هو أحد موارد الثعلبي في الكشف والبيان، كما في مقدمة الثعلبي لتفسيره (2/ 120) .

(10) الفهرست (2/ 90) .

وقال الدارقطني (ت385هـ) : « أول من صنف سعيد بن أبي عروبة من البصريين، وحماد بن سلمة . وصنف ابن جريج، ومالك بن أنس . وكان ابن أبي ذئب (ت159هـ) صنف موطأ فلم يخرج . والأوزاعي، والثوري، وابن عيينة، وأول من صنف مسندا وتتبعه: نعيم بن حماد [ت228هـ]»[1].

وقال أبو طالب المكي (ت386هـ) : «وهذه المصنفات من الكتب حادثة بعد سنة عشرين ومائة من التاريخ، وبعد وفاة كل الصحابة وعِلْيةِ التابعين .

يقال إن أوّل كتابٍ صُنّف في الإسلام :

- كتابُ ابن جريج في الآثار . وحروفٌ من التفاسير عن مجاهد وعطاء وأصحاب ابن عباس بمكة .
- ثم كتاب معمر بن راشد الصنعاني باليمن، جمع فيه سُننًا منثورة مبوّبة .
- ثم كتاب الموطأ بالمدينة لمالك بن أنس رضي الله عنه في الفقه.
- ثم جمع ابن عيينة كتاب الجوامع في السنن والأبواب، وكتاب التفسير في أحرف من علم القرآن . وجامع سفيان الثوري الكبير (رضي الله عنه) في الفقه والأحاديث.

فهذه من أوّل ما صُنف ووُضع من الكتب بعد وفاة سعيد بن المسيب وخيار التابعين، وبعد سنة عشرين أو أكثر ومائة من التاريخ .

فكان العلماء الذين هم أئمة هؤلاء العلماء، من طبقات الصحابة الأربعة، ومن بعد موت الطبقة الأولى من خيار التابعين، هم الذين انقرضوا قبل تصنيف الكُتب . وكانوا يكرهون كَتْبَ الحديث ووَضْعَ الناسِ الكُتُبَ ؛ لئلا يُشتغل بها عن القرآن وعن الذكر والفكر، وقالوا: احفظوا كما حفظنا، ولئلّا يشتغل الناس عن الله تعالى برسم ولا وسم . كما كره أبو بكر الصديق (رضي الله عنه) وعِلْيَةُ الصحابة تصحيفَ القرآن في مصحف، وقالوا: كيف نفعل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ! وخشوا اشتغالَ الناس بالصُّحف واتكالَهم على المصاحف، فقالوا: نترك القرآن يتلقاه الناس بعضُهم من بعض تَلَقُّنًا بالتلقينِ والإقراءِ، ليكون هو شُغلَهم وهِمّتَهم وذِكرَهم، حتى أشار عليه عمر (رضي الله عنه) وبقية الصحابة أن يجمع القرآن في المصاحف ؛ لأنه أحفظُ له، وليرجع الناس إلى المصحف، لما لا يؤمن من الاشتغال بأسباب الدنيا عنه . فشرح الله تعالى صدر أبي بكر (رضي الله عنه) لذلك، فجمع القرآن في الصحف المتفرقة في المصحف الواحد .

وكذلك كانوا يتلقون العلم بعضهم عن بعض، ويحفظونه حفظًا ؛ هذا لطهارة القلوب من الريب، وفراغها من أسباب الدنيا، وصفائها من الهوى، وعلوّ الهمة، وقوّة العزيمة، وحسن النية .

(1) العلل (6/ 246 رقم 2673)، وعنه الخطيب في الجامع (رقم 1859).

ثم ظهرت بعد سنة مائتين، وبعد تَقَضِّي ثلاثةِ قرون، في القرن الرابع المرفوض : مصنفاتُ الكلام وكتب المتكلمين بالرأي والمعقول والقياس، وذهب علم المتقين، وغابت معرفة الموقنين من علم التقوى وإلهام الرشد واليقين . فخلف من بعدهم خَلْفٌ، فلم نزل في الخُلوف إلى هذا الوقت، ثم اختلط الأمر بعد هذا التفصيل في زماننا هذا، فصار المتكلمون يُدْعَوْنَ علماءَ، والقصاصُ يُسَمَّوْنَ عارفين، والرواةُ والنقلةُ يُقال علماءُ من غير فقهٍ في دِين ولا بصيرةٍ في يقين»[1].

وقال الإمام النحوي المفسِّر أبو بكر محمد بن علي بن أحمد الأُدْفُوي المصري (ت388هـ): «أول كتابٍ وُضع في الفقه والحديث : مصنف حماد بن سلمة، وأول كتاب جُمع في غريب القرآن ومعانيه : كتاب أبي عبيدة معمر بن المثنى، وهو كتاب "المجاز"»[2].

وقال الحاكم (ت405هـ) : « وهذه المسانيد التي صنفت في الإسلام على روايات الصحابة مشتملة على رواية المعدلين من الرواة وغيرهم من المجروحين كمسند عبيد الله بن موسى العبسي وأبي داود سليمان بن داود الطيالسي وهما أول من صنف المسند على تراجم الرجال في الإسلام وبعدهما أحمد بن حنبل واسحق بن ابراهيم الحنظلى وأبى خيثمة زهير بن حرب وعبيد الله بن عمر القوادسي ثم كثرت المسانيد لمخرجة على تراجم الرجال كلها غير مميزة بين الصحيح والسقيم

وأول من صنف الصحيح أبو عبد الله محمد بن اسماعيل الجعفى البخارى ثم أبو الحسن مسلم الحجاج القشيري النيسابوري وإنما صنفاه على الأبواب لا على التراجم والفرق بين الأبواب والتراجم أن التراجم شرطها أن يقول المصنف ذكر ما روي عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم يترجم على هذا المسند فيقول ذكر ما روى قيس بن أبي حازم عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه فيلزمه أن يخرج كل ما روي عن قيس عن أبي بكر صحيحا كان أو سقيما فأما مصنف الأبواب فإنه يقول ذكر ما صح وثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أبواب الطهارة أو الصلاة أو غير ذلك من العبادات»[3].

وذكر الحاكم في (تاريخ نيسابور) عن أبي جعفر عبد الله بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن يمان الجعفي المُسْنَدِي -بفتح النون- [ت229هـ عن تسعين سنة] شيخ البخاري : «إنما قيل له المُسْنَدِي ؛ لأنه أول من جمع مسند الصحابة على التراجم بما وراء النهر، وهو إمام أهل الحديث في عصره بما وراء النهر بلا مدافعة »[4]، واتفقوا أن سبب نسبته (المُسْنَدِي) هو كثرة عنايته بالحديث المسنَد[5].

---

(1) قوت القلوب لأبي طالب المكي (1/ 325-326) .

(2) فهرسة ابن خير الإشبيلي (174) .

(3) المدخل إلى الإكليل – تحقيق : السلوم - (62- 64) .

(4) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (8/ 173)، وشرح علل الترمذي لابن رجب (1/ 40) .

(5) قال ابن عدي : « قيل له: مُسْنَدي ؛ لأنه كان يطلب المسند من حداثته»، الكامل لابن عدي – ترجمة الإمام البخاري في مقدمة الكتاب –

وقال أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعيد القيسي القرطبي المعروف بابن أبي القراميد (ت391هـ) : «خير كتاب أُلِّف في السّنن كتاب أبي داود السّجستاني، وهو أول من صنّف في المسند»، فتعقب الحافظ ابن يربوع – عبد الله بن أحمد بن سعيد بن سليمان بن يربوع الأندلسيّ الشَّنْتَرينيّ ثمّ الإشبيليّ : نزيل قرطبة – (ت522هـ) كلامه وكلام غيره في هذا السياق بقوله : «وهؤلاء القرطبيون لم يدخل عندهم – من أوّل ما دخل – إلا كتاب أبي داود، فالتموا به . وأما الكتب الصّحاح : فلم تدخل عندهم ؛ إلا بأخرة، وكانوا بمعزل عن معرفة الصّحيح ؛ لأنّه قد ضُرب بينهم وبين الصّناعة بأسداد، فهم على بُعدٍ شديدٍ من السَّداد»[1].

وقال أبو هلال العسكري (توفي حدود 400هـ) : «أول من صنف في الفقه : مالك بن أنس، صنف الموطأ»[2].

وقال الخليلي (ت446هـ) : « أول من صنف المسند على ترتيب الصحابة بالبصرة : أبو داود الطيالسي، وبالكوفة : عبيد الله بن موسى، ثم من صنف كان تبعا لهما»[3].

وقال الخطيب البغدادي (ت463هـ) : «ولم يكن العلم مدونا أصنافا ولا مؤلفا كتبا وأبوابا في زمن المتقدمين من الصحابة والتابعين، وإنما فعل ذلك من بعدهم، ثم حذا المتأخرون فيه حذوهم . واختُلف في المبتدئ بتصانيف الكتب والسابق إلى ذلك، فقيل: هو سعيد بن أبي عروبة، وقيل: هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج» .

وقال الخطيب البغدادي : «الكتب المصنفة في الأحكام، الجامعة للمسانيد وغير المسانيد[4]، مثل : كتب ابن جريج، وسعيد بن أبي عروبة، وعبد الله بن المبارك، وسفيان بن عيينة، وهشيم بن بشير، وعبد الله بن وهب، والوليد بن مسلم، ووكيع بن الجراح، وعبد الوهاب بن عطاء، وعبد الرزاق بن همام، وسعيد بن منصور وغيرهم»[5].

وقال الخطيب بعد ما نقله عن الفسوي عن ابن جريج : «وكان ممن سلك طريق ابن جريج في التصنيف واقتفى أثره في التأليف من أهل عصره والمدركين لوقته – سوى الأوزاعي وابن أبي عروبة – :

(1/ 318)، و أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه لابن عدي أيضا (49، 142- 143رقم 123).
وقال الخليلي : «وسمي المسندي ؛ لأنه كان يتحرى المسانيد من أخبار رسول الله ^»، الإرشاد (3/ 957رقم891).
وقال الخطيب البغدادي : « قيل له المسندي لأنه كان يطلب الأحاديث المسندة، ويرغب عن المقاطيع والمراسيل»، تاريخ بغداد (11/ 258).
وهذا هو ما ذكره المزي والذهبي والصفدي وابن حجر وغيرهم .

(1) فهرست ابن خير الإشبيلي (145) .
(2) الأوائل لأبي هلال العسكري (2/ 118-119) .
(3) الإرشاد (2/ 512- 513)، ووافقه الذهبي في السير (9/ 554) .
(4) أي : التي تجمع الأحاديث المرفوعة والموقوفة على الصحابة والتابعين، ولا تقتصر على المرفوعات .
(5) الجامع لأخلاق الراوي والسامع للخطيب (2/ 185).

- الربيع بن صَبيح : بالبصرة، وشعبة بن الحجاج، وحماد بن سلمة : بها أيضا جميعا.
- ومعمر بن راشد : باليمن .
- وسفيان الثوري : بالكوفة .
- وصنف مالك بن أنس موطأه في ذلك الوقت : بالمدينة .
- ثم من بعد هؤلاء : سفيان بن عيينة : بمكة .
- وهُشيم بن بشير : بواسط .
- وجرير بن عبد الحميد : بالرَّيّ .
- وعبد الله بن المبارك : بخراسان .
- ووكيع بن الجراح، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة، ومحمد بن فضيل بن غزوان : جميعا بالكوفة .
- وعبد الله بن وهب : بمصر .
- والوليد بن مسلم : بدمشق .
- ثم من بعدهم : عبد الرزاق بن همام، وأبو قرة موسى بن طارق : جميعا باليمن .
- وروح بن عبادة : بالبصرة .

ثم اتسعت التصانيف، وكَثُر أصحابُها في سائر الأمصار، على تَتابُعِ الدهور وكَرِّ الأعصار»[1].

وقال الخطيب : « قد ذكرنا طريقة التخريج على الأحكام وأما الطريقة الأخرى فهي التخريج على المسند وأول من سلكها على ما يقال نُعيم بن حماد ... (ثم أسند ما سبق عن الدراقطني في ذلك، ثم قال) وقد صنف أسد بن موسى المصري مسندًا، وكان أسد أكبر من نعيم سِنًّا، وأقدم سماعًا[2]، فيحتمل أن يكون نُعيم سبقه إلى تخريج المسند، وتتبع ذلك في حداثته، وخَرَّج أسدٌ بعده، على كِبَر سِنّه»[3].

---

(1) الجامع للخطيب (2/ 282) .

(2) أسد بن موسى وُلد سنة 132هـ وتوفي سنة 212هـ عن ثمانين سنة، وذكره ابن حجر في صغار أتباع التابعين (الطبقة التاسعة) . ونعيم بن حماد توفي سنة 228هـ وذكره ابن حجر في كبار الآخذين عن أتباع التابعين (الطبقة العاشرة).
ومسند أسد بن موسى هو أحد مرويات ابن خير الإشبيلي (ت575هـ)، كما فهرسته (182رقم187).
ولأسد بن موسى أيضًا : كتاب (الزهد)، وهو مطبوع .

(3) الجامع للخطيب (2/ 290) .

وقال أبو عبد الله الحميدي – محمد بن فُتوح – الأندلسي (ت488هـ) : «ولم يزل الصحابة والتابعون وأئمة الأعصار المقدَّمون دائبين في نشر ما علموا من شرائع الإسلام، وتعليم ما علموا من واجبات العبادات والأحكام، حرصًا على إيصال ذلك إلى الغائب والشاهد، وتسويةً فيما بين القريب والمتباعد، وهكذا جيلا بعد جيل.

ولما امتدَّ الزمان، وخيف اختلاط الصحيح بالسقيم، واشتباه المرتاب بالسليم : انتدب جماعةٌ من الأئمة السالفين (رضي الله عنهم أجمعين) إلى تقييد ذلك بالتأليف، وحفظه بالجمع والتصنيف : كمالك بن أنس، وابن جريج، وسفيان، ومن بعدهم، فبلغ كلٌّ من ذلك إلى حيث انتهى وُسْعُه، وأمكنه استيفاؤه وجَمْعُه . واتّصل ذلك إلى زمان الإمامين : أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري (رضي الله عنهما وعنهم)، فخُصَّا من الاجتهاد في ذلك، وإنفادِ الوُسع فيه، واعتبارِهِ في الأمصار والرحلة عنه إلى متباعدات الأقطار، من وراء النهر إلى فسطاط مصر، وانتقاده حرفًا حرفًا، واختياره سندًا سندًا، بما وقع اتّفاقُ النُّقّاد من جهابذة الإسناد عليه، والتسليم منهم له...»[1].

وقال ابن خير الإشبيلي (ت575هـ) : «مسند أبي داود سليمان بن داود الطيالسي : وهو أول مسندٍ صُنِّفَ في الإسلام»[2].

وقال أبو بكر الحازمي (ت584هـ) : «إسحاق ابن إدريس الأُسواري : يقال إنه أول من جمع المسند بالبصرة، ويقال : أول من صنف المسند موسى بن قرة الزَّبِيدي[3]»[4].

وقال ابن الجوزي (ت597هـ) : «واختلفوا في المبتدئ بتصانيف الكتب على ثلاثة أقوال: أحدها: عبد الملك بن جُرَيج. والثاني الربيّع بن صَبيح . والثالث سعيد بن أبي عَروبة، وأوّل من صنف مسندًا، وتبعه نُعيم بن حمّاد، ثم صُنِّفَت المسانيد.

قال أبو عبد اللَّه الحاكم: أوّل من صنّف المسند على تراجم الرجال عُبيد اللَّه بن موسى العَبسيّ، وأبو داود سليمان بن داود الطيالسيّ .

قلت: وقد صنّف الحُميدي مسندًا لطيفًا»[5].

---

(1) الجمع بين الصحيحين للحميدي (1/ 72- 73).

(2) فهرست ابن خير (181رقم185).

(3) الصواب أنه : أبو قرة موسى بن طارق اليماني : سبقت الترجمة له، وكتابه هو (السنن)، وليس (المسند).

(4) نقله عنه ابن رجب في شرح العلل (1/ 39). والذي وجدته له هو نفسه في كتبه :

– أنه نقل مرّةً عن ابن أبي عاصم أنه قال : «إسحاق بن إدريس الأسوراي هو أول من جمع المسند بالبصرة، أو مسدّد»، الفيصل في علم الحديث (في مشتبه النسبة) لأبي بكر الحازمي (1/ 193رقم 234).

– وقال مرة عن الأسوراي : «يقال هو أول من جمع المسند بالبصرة»، عجالة المبتدي وفضالة المنتهي (16).

(5) جامع المسانيد لابن الجوزي (1/ 5) .

وقال ابن الجوزي أيضًا : «وقد اختلف العلماء في المبتدئ بتصانيف الكتب على ثلاثة أقوال أحدها: أنه عبد الملك بن جريج. والثاني: سعيد ابن أبي عروبة، ذكر القولين أبو بكر الخطيب. والثالث: الربيع بن صبيح = قاله أبو محمد الرامهرمزي.
ومن قدماء المصنفين: سفيان ابن عيينة بمكة، ومالك بن أنس بالمدينة، وعبد الله بن وهب بمصر، ومعمر وعبد الرزاق باليمن، وسفيان الثوري ومحمد بن فضيل ابن غزوان بالكوفة، وحماد بن سلمة وروح بن عبادة بالبصرة، وهشيم بواسط، وعبد الله بن المبارك بخراسان.
وأول من صنف المسند على تراجم الرجال عبيد الله بن موسى العبسي، وأبو داود سليمان بن داود الطيالسي، ثم بعدهما أحمد ابن حنبل، وإسحاق بن راهويه وأبو خيثمة، وعبيد الله بن عمر القواريري.
ثم كثر من جمع المسانيد، واتسعت التصانيف، إلا أنه لم يفصح أحد بتسمية كتابه بالصحيح، ولا شدد في انتقاء الحديث المجموع فيه قبل البخاري. ثم تبعه مسلم في ذلك»[1].
وقال مجد الدين ابن الأثير (ت606هـ) : « وكان اعتمادهم أولاً على الحفظ والضبط في القلوب والخواطر، غير ملتفتين إلى ما يكتبونه، ولا معوّلين على ما يسطِّرونه، محافظةً على هذا العلم، كحفظهم كتابَ الله عز وجل . فلما انتشر الإسلامُ، واتّسعت البلاد، وتفرقت الصحابة في الأقطار، وكثرت الفتوح، ومات معظم الصحابة، وتفرق أصحابهم وأتباعهم، وقلّ الضبط = احتاج العلماء إلى تدوين الحديث وتقييده بالكتابة . ولعمري ! إنها الأصل، فإن الخاطر يَغْفُلُ، والذِّهنَ يغيب، والذِّكرَ يُهمِل، والقلمُ يحفظ ولا ينسى .
فانتهى الأمر إلى زمن جماعة من الأئمة، مثل : عبد الملك ابن جريج، ومالك بن أنس، وغيرِهما ممن كان في عصرهما، فدوَّنوا الحديث. حتى قيل: إن أول كتابٍ صُنف في الإسلام : كتابُ ابن جريج، وقيل: موطأ مالك (رحمة الله عليهما).
وقيل: إن أول من صنف وبوَّب الربيع بن صَبيح بالبصرة»[2].
وقال الإمام الذهبي (ت748هـ) عن موسى بن عقبة (ت141هـ) : «وكان بصيرا بالمغازي النبوية، ألفها في مجلد، فكان أول من صنف في ذلك»[3].
في حين قال في ترجمة عروة بن الزبير (ت94هـ) : «وهو أول من صنف المغازي»[4].

---

(1) كشف مشكل الصحيحين لابن الجوزي (1/ 7- 9) .
(2) جامع الأصول لابن الأثير (1/7- 8) .
(3) سير أعلام النبلاء (6/ 266) .
وقد جُمعت من المصادر : قام بجمعها محمد باقشيش أبو مالك . الطبعة الأولى : 1994م . جامعة ابن زهر : بالمغرب .
(4) تاريخ الإسلام للذهبي (2/ 1139) .
نقل أبو القاسم ابن منده (ت470هـ) من مغازي عروة مصرحا بالنقل منه، حيث قال في موطن : «وقال عروة في مغازي رسول الله ^ التي قاتل

وقال الإمام الذهبي عن الأوزاعي : «وهو أول من دون العلم بالشام»[1].

وقال عن سعيد بن أبي عروبة : «وأول من صنف السنن النبوية»[2].

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت852هـ) : « فأول من جمع ذلك : الربيع بن صَبيح، وسعيد بن أبي عروبة، وغيرهما، وكانوا يصنفون كل باب على حدة .

إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة : فدوّنوا الأحكام :

- فصنف الإمام مالك الموطأ، وتوخى فيه القوي من حديث أهل الحجاز، ومزجه بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ومن بعدهم .
- وصنف أبو محمد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج بمكة .
- وأبو عَمرو عبد الرحمن بن عَمرو الأوزاعي بالشام .
- وأبو عبد الله سفيان بن سعيد الثوري بالكوفة .
- وأبو سلمة حماد بن سلمة بن دينار بالبصرة .

ثم تلاهم كثير من أهل عصرهم، في النسج على منوالهم .

إلى أن رأى بعض الأئمة منهم : أن يُفْرَدَ حديثُ النبي ^ خاصة، وذلك على رأس المائتين:

- فصنف عبيد الله بن موسى العبسي الكوفي مسندًا .
- وصنف مُسَدَّدُ بن مُسَرْهَد البصري مسندا .
- وصنف أسد بن موسى الأموي مسندا .
- وصنف نعيم بن حماد الخزاعي نزيل مصر مسندا .

فيها ..» .المستخرج من كتب الناس (405/1).

وهذا أقدم نص وجدته يذكر لعروة كتابا في المغازي، فيما يظهر . خلافا لنقول الدكتور محمد مصطفى الأعظمي في مقدمة جمعه لمغازي عروة بن الزبير (57)، فهي إما خطأ في العزو، كالعبارة التي عزاها للواقدي، فهي ليست للواقدي، وإنما هي عبارة ابن كثير، تعقب بها عبارة الواقدي .

ثم تتابع العلماء بعد ذلك على ذكر كتاب عروة في المغازي .

وعناية عروة بالسيرة والمغازي ليست محلّ شك، بدليل اعتماد أهل السيرة والمغازي على ما يرويه فيها، لكننا نبحث عن نص يدل على تأليفه كتابًا في ذلك .

(1) سير أعلام النبلاء للذهبي (7/ 128) .

(2) سير أعلام النبلاء (6/ 413) .

ثم اقتفى الأئمةُ بعد ذلك أثرَهم، فقلَّ إمامٌ من الحفاظ الا وصنَّفَ حديثَه على المسانيد: كالإمام أحمد بن حنبل، وإسحاق ابن راهويه، وعثمان بن أبي شيبة، وغيرهم من النبلاء .

ومنهم من صنف على الأبواب وعلى المسانيد معا : كأبي بكر بن أبي شيبة .

فلما رأي البخاريُّ (رضي الله عنه) هذه التصانيف ورواها، وانتشق ريّاها، واستجلى محيّاها: وجدها بحسب الوضع جامعةً بين ما يدخل تحت التصحيح والتحسين، والكثير منها يشمله التضعيف فلا يقال لغثه سمين، فحرك همته لجمع الحديث الصحيح الذي لا يرتاب فيه أمين»[1].

الخاتمة وأهم النتائج:

نخلص من هذا المسرد بعدد من النتائج :

1 أن تعدد هذه النصوص وتتابعها منذ القرن الثاني حتى التاسع وتوافقها إجمالا في التأريخ للتصنيف ومراحله تجعل الثقة كبيرةً بموضوعيتها وصدقها التاريخي .

2 أن نشوء التصنيف في السنة بدأ تدريجيا، بدايةً طبيعية كبداية أي علم من العلوم، ولم يكن طفرةً تُتهم بالافتعال .

3 أن التصنيف المرتب المبوب بدأ منذ النصف الأول من القرن الهجري الثاني .

4 أن التصنيف في باب واحد من أبواب العلم سبق التصنيف الذي يضم أبوابا .

5 أن الكتب المبوبة لم تكن في البدايات تختص بالحديث المرفوع، بل تضم مع المرفوع الموقوفات على الصحابة والتابعين .

6 أن التصنيف على طريقة المسانيد تأخر حتى نهايات القرن الثاني .

7 أن العلماء الذين دونوا هذه النصوص أرادوا بها معرفة أصحاب الفضل في حفظ السنة وفي الترقي بالمصنفات فيها، مع ما أرادوه من بيان تأريخ التصنيف، وبيان فضل ما سبق إليه السابق، وفضل ما أضافه إليه اللاحق .

قائمة المصادر والمراجع:

1 ابن أبي حاتم، م. (1400). آداب الشافعي ومناقبه. بيروت: دار الكتب العلمية.

2 الخليلي، ا. ب. ع. ا. (1409). الإرشاد في معرفة علماء الحديث. الرياض: مكتبة الرشد.

3 ابن عدي ، ع. ا. ب. ع. (1414). أسامي من روى عنهم البخاري. بيروت: دار البشائر.

4 ابن معين، ي. ب. م. (1399). التاريخ. مكة المكرمة: كلية الشريعة .

5 مغلطاي، م. ب. ق. (1422). 4-إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي. القاهرة: الفاروق الحديثة.

(1) هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر – الفصل الاول : في بيان السبب الباعث لأبي عبد الله البخاري على تصنيف جامعه الصحيح – (8) .

6 العسكري، أ. هـ. (1401). الأوائل. الرياض: دار العلوم.
7 الذهبي، ا. (1424). تاريخ الإسلام. بيروت: الغرب.
8 البخاري، م. ب. إ. (1426). التاريخ الأوسط. الرياض: مكتبة الرشد.
9 ابن حمدون، ا. ح. (1996). التذكرة الحمدونية. بيروت: صادر.
10 الخطيب ، أ. ب. ع. ب. ث. (1422). تاريخ بغداد. بيروت: الغرب.
11 ابن نقطة، ا. ن. (1435). التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد. لبنان: النوادر.
12 البخاري، م. ب. إ. (1978). التاريخ الكبير. الهند: دار المعارف العثملنية .
13 ابن حجر، أ. ب. ع. (1405). تغليق التعليق. بيروت: المكتب الإسلامي .
14 السمعاني، ا. (1395). التحبير في المعجم الكبير. بغداد: الإرشاد.
15 القاضي عياض، ع. ب. م. ا. (1408). ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك. المغرب: وزارة الأوقاف.
16 ابن حجر، أ. ب. ع. (1325). تهذيب التهذيب. الهند: المعارف النظامية.
17 الثعالبي، ا. (1410). ثمار القلوب في المضاف والمنسوب. القاهرة: المعارف.
18 ابن حبان، م. ب. ح. (1400). الثقات. الهند: المعارف العثمانية.
19 الخطيب، أ. ب. ع. ب. ث. (1403). الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع. الرياض: المعارف.
20 ابن أبي حاتم، م. (1371). الجرح والتعديل. الهند: المعارف العثمانية.
21 ابن كثير، ا. ك. (1419). جامع المسانيد والسُّنن الهادي لأقوم سَنَن. لبنان: الخضر.
22 أبو نعيم، ا. (1934). ذكر أخبار الأصبهان. ليدن: سفن ديدرنغ .
23 الحميدي، ا. (1423). الجمع بين الصحيحين. بيروت: ابن حزم.
24 أبو نعيم، ا. (1351). حلية الأولياء. القاهرة: السعادة.
25 أبو الشيخ، ا. (1407). طبقات المحدثين بأصبهان. بيروت: الرسالة.
26 ابن أبي حاتم، م. (1427). العلل. لا يوجد: لا يوجد.
27 العقيلي، م. ب. ع. (1429). الضعفاء. المنصورة: ابن عباس.
28 الحازمي، ا. (1393). عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب. القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.
29 أبو العرب، ا. (1985). طبقات علماء إفريقية. تونس: الدار التونسية.
30 ابن رجب، ا. ر. (1421). شرح علل الترمذي. الرياض: العطاء.

31 أبو بكر ، ا. (1403). رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية. بيروت: الغرب.
32 الجندي، ب. ا. (1439). السلوك في طبقات العلماء والملوك. جدة: المنهاج.
33 ابن معين، ي. (1408). -سؤالات ابن الجُنيد ليحيى بن معين. المدينة المنورة: الدار.
34 الذهبي، ا. (1405). -سير أعلام النبلاء. بيروت: الرسالة.
35 الدارقطني ، ع. ب. ع. (1432). العلل. بيروت: الريان.
36 أبو داود، ع. ا. ب. س. (1417). رسالة أبي داود إلى أهل مكة. حلب: المطبوعات الإسلامية.
37 ابن النديم، ا. ا. (1435). الفهرست. لندن: الفرقان.
38 أبو طالب، ا. (1995). قوت القلوب. بيروت: صادر.
39 ابن الجوزي، ا. ا. (1418). كشف مشكل الصحيحين. الرياض: دار الوطن.
40 ابن خير، ا. (2009). الفهرست. بيروت: الغرب.
41 الثعلبي، ا. (1436). الكشف والبيان عن تفسير القرآن. جدة: التفسير.
42 الرامهرمزي، ا. (1437). المحدث الفاصل بين الراوي والواعي. القاهرة: الذخائر .
43 ابن المديني، ع. (1433). العلل. الدمام: ابن الجوزي.
44 ابن عدي، ع. ا. (1434). الكامل في ضعفاء الرجال. الرياض: الرشد.
45 الحازمي، ا. (1428). الفيصل في علم الحديث. الرياض: الرشد.
46 الترمذي، م. ب. ع. (1427). العلل الصغير. القاهرة: التأصيل.
47 ابن حجر، أ. ب. ع. (1423). لسان الميزان. حلب: المطبوعات الإسلامية.
48 ابن حنبل، أ. (1408). العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد. بيروت: المكتب الإسلامي.
49 الدارقطني، ع. (1406). المؤتلف والمختلف. بيروت: الغرب.
50 الحاكم، ا. (1423). المدخل إلى الإكليل. بيروت: ابن حزم.
51 ابن منده، أ. ا. (1435). المستخرج من كتب الناس للتذكرة. البحرين: وزارة الأوقاف.
52 البزار، ا. (1430). المسند. المدينة المنورة: العلوم والحكم.
53 العجلي، ا. (1405). معرفة الثقات. المدينة المنورة: الدار.
54 ابن حجر، أ. ب. ع. (1407). هدي الساري. القاهرة: الريان.
55 الأعظمي، م. م. (1401). مغازي عروة بن الزبير. السعودية: مكتب التربية العربي لدول الخليج .
56 السمعاني، أ. س. (1417). المنتخب من معجم الشيوخ. بيروت: عالم الكتب.

57 الثعالبي، ا. (1403). يتيمة الدهر. بيروت: دار الكتب العلمية.
58 البيهقي، ا. (1390). مناقب الشافعي. القاهرة: دار التراث.
59 ابن حجر ، أ. ب. ع. (1418). المعجم المفهرس. بيروت: الرسالة.
60 بو سريح، ط. (1431). مصادر الحافظ ابن عبد البر مستخرجة من جميع مصنفاته. تونس: سحنون.
61 الفسوي، ا. (1410). المعرفة والتاريخ. المدينة المنورة: الدار.